السيد الرئيس،

يسرني أن أقوم اليوم، بصفتي الرئيس المكلف Chair-designate للجنة القانون الدولي للدورة الثانية والسبعين، بتقديم هذا التقرير الشفوي والذي يتعلق بالأخص بالمسائل المشار إليها في الفقرات (ب) و(د) من مُقرر الجمعية العامة رقم 74/566 بتاريخ 12 آب/ أغسطس 2020. وسيقوم سكرتير اللجنة بإحاطتكم بخصوص المسائل الواردة في الفقرة (ج) و(د) من المُقرر.

لقد كنت في السابق مندوباً في اللجنة السادسة، وأعلم جيداً مدى الإهتمام والمتابعة التي توليها اللجنة السادسة لأعمال لجنة القانون الدولي. وعادةً يكون "أسبوع القانون الدولي" محور أعمال اللجنة السادسة خلال إجتماعاتها، إلا أنه لم يكن بمقدور لجنة القانون الدولي أن تعقد دورتها الثانية والسبعين في العام الحالي أو أن تتبنى تقريراً عن أعمال الدورة. وعلى الرغم ذلك، يسرني أنكم، السيد الرئيس وأعضاء مكتب اللجنة السادسة وممثلي الدول الأعضاء، قد قررتم أن تطلبوا من اللجنة أن تزود اللجنة السادسة بإحاطة عن مدى التقدم الذي تحقق على مواضيع برنامج عمل لجنة القانون الدولي، وذلك في ظل عدم إنعقاد اللجنة في العام 2020.

يقودني ذلك للتطرق لنقطة عمومية، وهي أنه يمكن لأعضاء لجنة القانون الدولي أن يتفاعلوا بشكل غير رسمي وأن يتبادلوا الآراء والمعلومات والتحليلات بخصوص المواضيع التي تبحثها اللجنة، وهو ما يقومون به فعلياً وبشكل مستمر. إلا أنه ليس بإمكان اللجنة، بصفتها كذلك، أن تحقق تقدماً في عملها خلال الفترة ما بين دوراتها.

وأود الإشارة هنا إلى أن من طرق عمل اللجنة الراسخة والأساسية هو أن يقوم أعضاؤها بالتواصل فيما بينهم بشكل غير رسمي لإنجاز جوانب مهمة من العمل خلال الفترة ما بين دورات اللجنة، حيث يتبادلون الآراء ويجرون مشاورات فيما بينهم ومع المؤسسات الأكاديمية وكيانات الخبراء. ويجرى هذا التفاعل بطرق مختلفة؛ فإما أن يكون شخصياً، وعلى سبيل المثال، يتم عقد ورش عمل بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية عندما تسمح الظروف بذلك، أو يتم عبر التقنيات والوسائل المرئية أو البريد الإلكتروني أو الإتصال الهاتفي أو كتابياً.

إن المواضيع القانونية التي تبحثها اللجنة، بتفاصيلها وتعقيداتها، تتطلب من أعضاء اللجنة التحضير لها بشكل مكثف قبل إنعقاد دوراتها. ويقوم المقررون ورؤساء المجموعات الدراسية بالأخص، وعلى مدى شهور، بإجراء الأبحاث وكتابة التقارير وإعداد الأوراق التي تنظر بها اللجنة أثناء إنعقاد دوراتها. وهم يقومون بذلك بالتشاور المستمر مع الأعضاء الآخرين في اللجنة ومع المؤسسات الأكاديمية وكيانات الخبراء. ويمضي باقي الأعضاء وقتاً طويلاً في الإعداد لأعمال دورات اللجنة وذلك بدراسة هذه التقارير والأوراق وتحليلها وتحديد مواقفهم منها ووجهات نظرهم حولها ومداخلاتهم التي سيقدمونها بهذا الخصوص للجنة عند إنعقادها.

وقد لا يكون واضحاً للجميع أن عمل الأعضاء في اللجنة هو على أساس عدم التفرغ ودون مقابل. فنحن نعمل بوظائف مختلفة كأساتذة جامعات مثلاً، أو قانونيين حكوميين أو في القطاع الخاص، أو قضاة أو اننا دبلوماسيون على رأس عملنا أو متقاعدون أو مسؤولون حكوميون. وعليه، فإن الأعمال التحضيرية وغير الرسمية التي يقوم بها الأعضاء أثناء الفترة ما بين دورات اللجنة تتم خلال أوقاتهم الخاصة.

السيد الرئيس،

إن إحراز تقدم في المواضيع الموجودة على جدول أعمال اللجنة يتم، على هذا الأساس، بشكل غير رسمي وذلك عبر الجهود والنشاطات التي يقوم بها أعضاء اللجنة بصفة شخصية في الفترة ما بين إنعقاد دوراتها. وهذا، بالتالي، من طرق عمل اللجنة المعمول بها ويُنفذ ما تطرقت إليه الفقرة (ب) من المُقرر 74/566.

وأودّ ان أكرر بهذا الصدد، ولتفادي أي سوء فهم، أن لجنة القانون الدولي، بصفتها كذلك، لا يمكنها أن تحقق تقدماً بصيغة رسمية في المواضيع التي تبحثها إلا من خلال المناقشات داخل اللجنة، والمداولات في لجنة الصياغة ومجموعات الدراسة، وعبر المُقررات التي تُتخذ حول هذه المداولات أثناء إنعقاد دورات اللجنة ومن خلال التقارير السنوية المقدمة للجمعية العامة عن أعمال اللجنة. وعليه، فإن أي تقدم يتحقق من خلال العمل الفردي وغير الرسمي لأعضاء اللجنة خلال الفترة ما بين دوراتها لابد أن يتم إعلام اللجنة به وتقديمه أثناء إنعقادها، وذلك حتى يتم تسجيله في المحضر، وبلغات الأمم المتحدة الرسمية الستة، وبحيث يصبح جزءاً من المداولات الرسمية للجنة

سأقوم الآن بالتطرق بشكل محدد للأعمال التي قام بها أعضاء اللجنة خلال الأشهر الماضية تنفيذاً لما ورد في الفقرة (ب) من المُقرر 74/566.

بدايةً سأتحدث عن إجراءات مكتب اللجنة المكلف Bureau-designate للدورة الثانية والسبعين. كما هو الحال بالنسبة لمكتب اللجنة السادسة، يقوم مكتب لجنة القانون الدولي بالتخطيط لعمل اللجنة ككل وتنظيمه وتنسيقه وتيسيره. وقد عقد المكتب المكلف العديد من الإجتماعات عبر تقنية الإتصال المرئي منذ آذار/مارس هذا العام لبحث مسائل منها موضوع تأجيل انعقاد الدورة الثانية والسبعين للجنة، والتواصل مع أعضاء اللجنة لوضعهم بصورة التطورات والتشاور معهم، وتنسيق الأعمال غير الرسمية لأعضاء اللجنة في الفترة ما بين الدورات وتوجيه الخيارات حولها. كما شارك في هذه الإجتماعات سكرتاريا اللجنة التي قامت مشكورة بالترتيب لعقدها.

ولكون أعضاء اللجنة السادسة قد تم اطلاعهم عموماً على المسائل الرئيسية المتعلقة بتأجيل الدورة الثانية والسبعين، سأقوم الآن بالتطرق لهذه المسائل بشكلٍ مختصر.

في الفترة ما بين آذار/مارس 2020 وأيلول/سبتمبر 2020، قمت بصفتي الرئيس المكلف للجنة في دورتها الثانية والسبعين ورئيس اللجنة في دورتها الواحدة والسبعين، بعقد اجتماعات عبر تقنية الإتصال المرئي لأعضاء المكتب المكلف. وركزت هذه الاجتماعات في آذار/مارس الماضي على مسألة الحاجة لتأجيل الجزء الأول من الدورة الثانية والسبعين، مع الأخذ بعين الإعتبار توصيات السكرتاريا وإدارة مكتب الأمم المتحدة في جنيف، حيث تمخض عن ذلك قيامنا بتوجيه رسالة في 16 آذار/مارس 2020 إلى رئيس الجمعية العامة نوصي فيها بتأجيل الجزء الأول من الدورة الثانية والسبعين لأقرب موعد ممكن، وأن يتم أيضاً إضافة أسبوع للجزء الثاني من الدورة.

وفي الفترة من نيسان/أبريل وحتى أيار/مايو في العام الحالي، تركزت اجتماعات المكتب المُكلف عبر التقنية المرئية حول إمكانات عقد الجزء الثاني من الدورة الثانية والسبعين كما كان مقرراً.

ومع الأخذ بعين الإعتبار المعلومات الواردة من السكرتاريا ومن إدارة مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وفي ضوء إجماع آراء جميع أعضاء اللجنة، فقد أدت هذه المشاورات لتوجيهنا بتاريخ 30 أيار/مايو 2020 لرسالة إلى رئيس الجمعية العامة نوصي فيها بتأجيل عقد الدورة الثانية والسبعين حتى العام 2021، وتأجيل الدورة الثالثة والسبعين حتى العام 2022، وتمديد ولاية أعضاء اللجنة الحاليين لسنة واحدة. وأشير بهذا الصدد إلى أنني ورئيس الدورة الواحدة والسبعين قد قمنا عقب إرسال الرسالة بإيجاز المندوبين حول هذه التوصية، وذلك خلال مشاورات عقدت بتاريخ 15 حزيران 2020 عبر تقنية الإتصال المرئي برئاسة الرئيس السابق للجنة السادسة السفير Mlynar، حيث شارك بها أعضاء من المكتب المكلف للجنة القانون الدولي.

وفي الفترة من حزيران/يونيو ولغاية أيلول/سبتمبر 2020، استمر مكتب اللجنة المكلف بعقد اجتماعات عبر الإتصال المرئي حول التطورات على المشاورات بين مندوبي الدول في نيويورك بخصوص مسألة التأجيل. كما تم أيضاً بحث إمكانية قيام أعضاء اللجنة بأعمال غير رسمية للجنة في ظل عدم انعقاد دورة اللجنة في تموز/آب 2020. وللدفع قدماً بذلك، فقد وافق المكتب المكلف بعقد ما يعرف "بالمكتب الموسع" المكون من أعضاء المكتب إضافة للمقررين الخاصين ورؤساء مجموعات العمل والدراسة.

وخلال اجتماع المكتب الموسع المكلف الذي عقد عبر الإتصال المرئي، قام رؤساء مجموعة دراسة "ارتفاع مستوى سطح البحر فيما يرتبط بالقانون الدولي" بإعلام المكتب بآلية المشاورات الكتابية غير الرسمية التي أجروها منذ إصدارهم للورقة الأولى حول الموضوع المتعلقة بالآثار المحتملة على قانون البحار. كما قاموا بإعلام المكتب الموسع بخططهم المستقبلية بهذا الخصوص بما في ذلك إمكانية عقد مشاورات غير رسمية عبر الأتصال المرئي. إضافة لذلك عبر ثلاثة من المقررين الخاصين ورؤساء مجموعة الدراسة عن نيتهم المشاركة بالاجتماع التحاوري غير الرسمي مع مندوبي اللجنة السادسة

الذي سيعقد غداً في 28 تشرين الأول/أكتوبر. وهؤلاء المقررون الخاصون هم: المقرر الخاص حول موضوع "القواعد الآمرة في القانون الدولي العمومي" والمقرر الخاص حول "حماية البيئة فيما يرتبط بالنزاعات المسلحة" والمقرر الخاص حول "حصانات مسؤولي الدول من الإخصاص الجنائي الأجنبي"، إضافة لرؤساء مجموعة الدراسة حول ارتفاع مستوى سطح البحر. كما قرر المكتب الموسع المكلف في ذلك الإجتماع الماضي عقد لقاء غير رسمي عبر التقنية المرئية لجميع أعضاء اللجنة حيث تم عقد اللقاء في 3 أيلول الماضي. وكان ذلك اللقاء، الذي رتبت له سكرتاريا اللجنة وشاركت به، فرصة لتوضيح محتوى مُقرر الجمعية العامة 74/566 وللإيجاز حول خطط المقررين الخاصين ورؤساء مجموعة الدراسة ولتبادل وجهات النظر والمعلومات حول مختلف المواضيع ذات العلاقة. كما تم في اللقاء إلقاء الكلمات لنعي وتأبين القاضي Yankov من بلغاريا والذي كان أحد الأعضاء السابقين البارزين في اللجنة والذي توفي في تشرين الأول/أكتوبر 2019. ويمكن الإطلاع على هذه الكلمات على الموقع الإلكتروني للجنة. كما تم إجراء مشاورات وتبادل للمعلومات بشكل غير رسمي بين أعضاء اللجنة حول عدد من الأمور ومنها المواضيع المقترحة على برنامج عمل اللجنة طويل الأمد -Long term programme of work.

السيد الرئيس،

بالنهاية، أود الإشارة إلى استمرار أعضاء اللجنة بالقيام بأعمالها بشكل غير رسمي خلال الفترة ما بين الدورات، وهو ما كانوا يقومون به على الدوام، وفي تبادل وجهات النظر وتوسيع بحثهم في المواضيع على جدول الأعمال والتفاعل فيما بينهم. وسيستمرون في ذلك أيضاً خلال لقائهم التفاعلي غير الرسمي مع مندوبي اللجنة السادسة يوم غد، وكذلك الحال بالنسبة لما ينوون القيام به من تفاعل حتى تنعقد دورة اللجنة الثانية والسبعين المقررة في جنيف في 26 نيسان 2021.

كما أنني على ثقة بأن التقدم الذي سيحصل على بنود جدول أعمال اللجنة بشكل غير رسمي سيتم عكسه من قبل أعضاء اللجنة في مشاركاتهم ومداخلاتهم أثناء الدورة الثانية والسبعين. وهذا سيمكّن اللجنة من أن تأخذ بعين الإعتبار ما تم إنجازه من عمل بشكل غير رسمي وأن تشمله في مداولاتها وفي قراراتها حسبما يكون ذلك مناسباً.

وفي النهايه، أود أن أتقدم إليكم السيد الرئيس ببالغ الشكر والتقدير.

محمود الحمود
2020/11/5